

مصر تنفذ أول أحكام الإعدام بأحد أنصار مرسي إثر محاكمة مثيرة للجدل

تدين منظمة العفو الدولية قيام السلطات المصرية بتنفيذ حكم الإعدام شنقاً بمحمود رمضان الذي أدين بارتكاب جريمة قتل، على خلفية أعمال العنف السياسي التي وقعت في 5 يوليو/ تموز 2013 بالإسكندرية، عقب الإطاحة بالرئيس السابق محمد مرسي. ولقد تم في فبراير/ شباط 2015 تأييد حكم الإعدام الصادر بحق رمضان عقب محاكمة جائرة. وتخشى المنظمة من أن تمهد هذه الخطوة الطريق لتنفيذ المزيد من أحكام الإعدام في ضوء ما أصدرته المحاكم المصرية من مئات الأحكام المشابهة بحق أنصار جماعة الإخوان المسلمين المحظورة.

وأشارت منظمة العفو الدولية إلى أنه، ومنذ الإطاحة بمحمد مرسي في يوليو/ تموز 2013، صدرت أحكام بإعدام ما لا يقل عن 400 شخص عقب محاكمات جائرة على خلفية أعمال العنف السياسي؛ فيما لم تتم محاسبة أي مسؤول أمني على الانتهاكات وعمليات القتل التي ارتكبتها الشرطة.

وكانت الاحتجاجات العنيفة قد اندلعت، في 5 يوليو/ تموز 2013، بين أنصار مرسي ومؤيدي الجيش في منطقة سيدي جابر بالإسكندرية. وتم تصوير أنصار مرسي، وبينهم محمود رمضان، وهم يقومون بطعن أحد الأطفال كما زُعم، كما تم تداول لقطات مصورة مروعة أخرى تظهر قيام أنصار مرسي بإلقاء أطفال من على سطح خزان مياه إلى سطح أحد المباني. كما وثقت منظمة العفو الدولية حالات أخرى تعرض خلالها أنصار مرسي للطعن على أيدي مؤيدي الجيش أثناء بعض الاشتباكات. وتوفي ما لا يقل عن 17 شخصاً ذلك اليوم، حسب ما أفادت به سلطات الطب الشرعي في الإسكندرية.

في 7 يوليو/ تموز 2013، أُلقي القبض على محمود رمضان و تم اتهامه رفقة 57 آخرين بتهمة قتل أربعة أشخاص والشروع في قتل ثمانية آخرين. كما أسندت إليهم تهمة التظاهر دون ترخيص، و إتلاف الممتلكات العامة والخاصة، واللجوء إلى العنف، والانتماء إلى جماعة محظورة. وأصدرت إحدى محاكم الجنايات حكماً بإعدام محمود رمضان فيما حكمت بالسجن المؤبد على المتهمين الآخرين البالغ عددهم 57 متهماً. وفي 5 فبراير/ شباط 2015، رفضت محكمة النقض الطعن الذي تقدم به المتهمون، وأيدت حكم إعدام محمود رمضان والسجن المؤبد بحق الآخرين جميعاً.

وأخبر فريق الدفاع عن محمود رمضان منظمة العفو الدولية أن المحامي الذي وُكِّل في القضية بادئ الأمر قد تم القبض عليه قبيل انعقاد المحاكمة بناء على تهمة ملفقة قبل أن يُخلى سبيله عقب انتهاء محاكمة محمود رمضان. كما تقاعست المحكمة عن النظر في سبب عدم قيام الشرطة بالتدخل لوقف أعمال العنف ذلك اليوم؛ على الرغم من وجود عناصرها المتمركزين على مقربة من مسرح الوقائع. ورفضت المحكمة ضم التحقيقات المتعلقة بمقتل 14 من أنصار مرسي في نفس الصدامات. وبحسب ما أفاد به فريق الدفاع، فلقد اعتمدت المحكمة على أدلة واهية، بما في ذلك التسجيلات الصوتية والمرئية غير الواضحة التي لا تعكس كامل تفاصيل الصورة.

وتُنفذ حكم الإعدام بمحمود رمضان صباح يوم 7 مارس/ آذار 2015 في سجن برج العرب بالإسكندرية الذي كان يُحتجز فيه. واستلمت عائلته جثته في نفس اليوم من مشرحة كوم الدكة بالإسكندرية.

وتدرك منظمة العفو الدولية أن واجبات الحكومات والتزاماتها تملّي عليها حماية حقوق الإنسان؛ لا سيما الحق في الحياة من خلال ملاحقة المشتبه في ارتكابهم أفعالاً جنائية عنيفة. ولكن يجب جلب مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان للمثول أمام القضاء، في ظل إجراءات تتماشى مع المعايير الدولية المرعية في مجال المحاكمات العادلة، مع عدم اللجوء إلى فرض عقوبة الإعدام. وتعارض منظمة العفو الدولية عقوبة الإعدام في جميع الظروف والأحوال بلا استثناء، وبصرف النظر عن طبيعة الجريمة وملابساتها، وصفات الجاني أو براءته من عدمها، أو الأسلوب الذي تستخدمه الدولة في تنفيذ العقوبة، كونها عقوبة تنتهك الحق في الحياة الذي يكفله الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ ولأنها أكثر أشكال العقوبات قسوةً ولإنسانيةً وإهانةً.

وتشير منظمة العفو الدولية إلى أن الدول التي لا زالت تطبق عقوبة الإعدام ملزمة بأن تراعي أمثال المحاكمات على ذمة جرائم تحمل عقوبة الإعدام لأكثر المعايير الدولية صرامة في مجال المحاكمات العادلة.